



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: موافق الدول الكبرى من عملية توسيع حل شمال الأطلسي شرقاً

اسم الكاتب: م.م. اثير ناظم عبد الواحد الجاسور

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2004>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 02:30 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالات الأكاديمية العلمية العراقية ورده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



مواقف الدول الكبرى من عملية توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً

المدرس

المساعد

اثير ناظم عبد

الواحد الجاسور^(*)

المقدمة:

في أعقاب توقيع ميثاق بروكسل قدم عضو مجلس الشيوخ الأمريكي الجمهوري "أثر فادنبرج" مشروع قرار في (١١ حزيران / يونيو ١٩٤٨)، يقر للولايات المتحدة الأمريكية تشكيل تحالف عسكري مع دول أخرى، وعلى أثر الموافقة على هذا القرار عقد في واشنطن في (٤ نيسان / أبريل ١٩٤٩) اجتماع بين دول معاهدة بروكسل، وأسفر عنه إعلان قيام حلف شمال الأطلسي وقد أتخذ الحلف شكلاً مؤسسيًا مغایرًا للأحلاف الدولية السائقة، وإذا كان الهدف من تأسيس الحلف وبشكل رسمي أنصب على تحقيق غرضين أولهما: الحد من توسيع النفوذ الشيوعي السوفيتي السابق، وتطويقه بأحلاف وأنقاقيات تقيد حركته الخارجية، ثانيهما: ضمان استمرارية تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الأوروبية. ولقد أصبح حلف شمال الأطلسي خصوصاً بعد فترة الحرب الباردة موضع نقاش، وقد سغل مساحة كبيرة من أعمال العديد من المؤتمرات والحلقات النقاشية حتى في قمم الحلف السنوية التي عقدت في مطلع التسعينات من القرن العشرين، فإن مهام الحلف أتجهت نحو التعدد وتجاوزت النطاق الأوروبي، وأن أثارة أي مناقشة حول مستقبل حلف شمال الأطلسي يمكن أن يثير توترات من شأنها أضعاف التضامن الغربي، وكذلك علاقات الحلف مع الدول الأخرى من أوروبا والمناطق الأخرى، فإن المناقشة حول تكيف حلف شمال الأطلسي. والتي هي في صميم تحرير المفهوم الاستراتيجي الجديد تتعلق بالتوسيع الثلاثي، تلك التي تتعلق بالأنسباب إلى المجموعة الأطلسية، ومجال عمله، ومهامات الحلف وكل هذه النقاط الثلاث تطرح تحدياً متتابعاً.

^(*) كلية التربية/جامعة المستنصرية.

في الواقع، في المراحل الأولى من نشأة الحلف كان هناك اعتماد أوروبي كامل على الضمانات الأمريكية، وفي المقابل مارست الولايات المتحدة الأمريكية دور الهيمنة على الحلف، ومن جانبها فقد رحبت الدول الأوروبية بالقواعد العسكرية الأمريكية التي شيدت على أراضيها، لكن فيما بعد بدأت هذه الدول (الأوروبية) تتشكك من الضمانات الأمريكية. إذ تشकكت من أماكنية مغامرة الولايات المتحدة الأمريكية بالدخول في حرب ضد الاتحاد السوفيتي السابق للدفاع عن أوروبا على أساس أنه ليست هناك دولة مهما كانت قوة روابطها بحلفائها على استعداد لأنتحار في سبيل الدفاع عن أراضي أجنبية، لذا شعرت الدول الأوروبية من وطأة الهيمنة الأمريكية لاسيما تصاعد المعارضة الداخلية للوجود الأمريكي داخل أوروبا.

وبعد أن طوالت أخر صفحات الحرب الباردة بين أكبر معسكرين عرفهما التاريخ البشري من ناحية الترسانة العسكرية والتلوية والصاروخية تحول الحلف من الحالة الدفاعية التي أسس على أثرها لصد المد الشيوعي إلى حلف هجومي يعمل خارج منطقه التقليدية، فكان أول خروج للحلف حرب البوسنة والهرسك وحرب كوسوفو، وبعد مرور خمسين عاماً على تأسيس الحلف وتحديداً في الأحقاليّة الخمسين في واشنطن عام ١٩٩٩، وضع التصور الاستراتيجي الجديد الذي سمح بتوسيع مجالات عمل الحلف، فأصبحت أضافة إلى العمليات العسكرية التي يقوم بها شملت أيضاً الأسباب الإنسانية، حيث يتدخل في تنسيق الأسعافات الإنسانية، ففي عام ١٩٩٩ فتح الحلف مركزاً أوروبياًً أطلسياًً لتنسيق الأسعافات الطارئة، وعمل على توزيع الأغاثة للاجئين الذين فروا من الحرب في كوسوفا عام ١٩٩٩، أيضاً عمليات حفظ السلام، ومنع انتشار الأسلحة النووية داخل وخارج أوروبا، حيث جعلت هذه المهام من الحلف جهاز تدخل خارج منطقه التقليدية المحددة له. وإذا عدنا إلى سنوات تأسيس هذا الحلف قبل أكثر من نصف قرن، يتضح للجميع أنه لم يكن "مشروع مارشال" الذي أطلق بعد الحرب العالمية الثانية أبعاداً اقتصادية وسياسية وأمنية فحسب، بل هدفت من خلاله إدارة الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" على التربع على قمة المنظومة الرأسمالية، وإعادة صياغة نظام النقد الدولي، وفق مصالحها الحيوية، والأضطلاع بالدور الجديد الذي أنصب في قيادة العالم الغربي وفق مقررات "مؤتمر بلتيمور" المنعقد في نيويورك عام ١٩٤٢، وأيضاً كان للمشروع أبعاداً

استراتيجية كونية بالدرجة الأولى حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ترجمتها إلى إطار مؤسسي تنظيمية عسكرية أستطاعت من خلالها فرض وأنجاز حلقات استراتيجية لها الجديدة.

ترتكز أهمية البحث على أن حلف شمال الأطلسي وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهد تغيرات جوهرية مقارنة مع الحلف الأمني الذي كان عليه عند نشأته عام ١٩٤٩، فتطور الحلف خلال ما يربو عن نصف قرن من وجوده، وتغيير الحلف عن ما كان عليه كمؤسسة للدفاع عن أوروبا الغربية لمدو أربعة عقود من الحرب الباردة، ومؤسسة أشرف أبان عقد التسعينات على التحولات الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة، كما أن انضمام الأعضاء الجدد يعلم على استمرارية آلية تكيف الحلف للأخذ بعين الاعتبار مصالح هذا العدد المتزايد من الأعضاء دون أن يبؤثر ذلك سلباً على قدرة الحلف على أخذ القرارات في أفضل مهلة، وأن قادة الحلف يؤكدون مع تطور البيئة الاستراتيجية ينبغي الأسراع في و蒂رة تطور حلف شمال الأطلسي لمواجهة التحديات الجديدة، وأكدوا أيضاً أن خطوة توسيع الحلف ستمتد إلى مشارف تراب الفيدرالية الروسية التي عجزت على مدى الأعوام عن الأعتراض على توسيع الحلف.

أما عن مشكلة البحث هنا سوف نحاول الأجابة على عدة أسئلة هي: أولاً، أثر توسيع حلف شمال الأطلسي على القارة الأوروبية، ثانياً، ما موقف روسيا الاتحادية من عملية توسيع الحلف نحو الشرق، خصوصاً وأن هذا التوسيع يشمل مناطق كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي السابق، ثالثاً، إلى أي مدى تحاول الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الحلف من خلال عملية توسيعه.

أما ما يخص منهجية البحث، فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي في سرد الواقع والمراحل التي مر بها حلف شمال الأطلسي، كذلك تم الأخذ بمنهج تحليل الخطاب السياسي للعناصر الفاعلة في الدائرين الروسي والأطلسي.

وتأسيساً على ما تقدم فإن هذا البحث ينقسم إلى محورين، يتناول المحور الأول، وجهة النظر الأمريكية من عملية توسيع الحلف، وبالتالي يبين الخلافات التي من خلالها أنقسم الأعضاء بين مؤيد ومعارض من خلال شرح مبررات الرفض والقبول لهذه العملية.

أما المحور الثاني، فيبين مواقف الدول الكبرى الأوروبيّة وروسيا الاتحاديّة من عملية توسيع الحلف، وتبيّن كل دولة وجهة نظرها الخاصة بها.

المحور الأول:

- الولايات المتحدة الأمريكية وعملية توسيع الحلف.

لقد أكد عدد من المختصين والأوروبيين بالتحديد، بأن حلف شمال الأطلسي فقد وجوده مع تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وسقوط جدار برلين، وبدأ الكل يتسائل، ما مستقبل حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة؟، وخصوصاً وأن هناك رؤية تذهب إلى القول بأن تحالف حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي كان من المنطقي أن يقود إلى تفكك حلف شمال الأطلسي أنساقاً مع مقولات ميزان القوة، وقد جاء الجواب من قبل عضو مجلس الشيوخ الفرنسي عن المجموعة الأشتراكية وسكرتير لجنة الشؤون الخارجية، والدفاع والقوات المسلحة، السيد "برتراند دولانوي" عندما أكد أن من الأسباب الجوهرية والأساسية لاستمرار حلف شمال الأطلسي هو لضمان استمرار الوجود العسكري والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا.

أن تطورات السياسة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، والقدم الذي تحقق في الاتحاد الأوروبي كل هذه الأمور تحمل في طياتها أسباب المناقشة الجديدة والصعبة ما بين صفتني الأطلسي¹. مع ذلك فهناك هفوات يمكن أن يشهدها الحلف، حيث أن التوترات الكامنة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا منذ نهاية الحرب الباردة، يمكن أن تتفجر في يوم ما في السنوات القادمة، وإذا كان هناك اتجاه خطير، فإنه الانحراف ما بين صفتني الأطلسي، أذ أن هناك الكثير من الخلافات التي جعلت من الأوروبيين يتبعون عن الأمريكيين، حول المناقشات الكبيرة بقصد التعديلات التي سوف تطأ على الحلف، وبصورة عامة أن التوسع في المهمات ونطاق عمل الحلف قد تم الدفع عنها من قبل الولايات المتحدة، بينما أظهر الأوروبيين تحفظاً كبيراً.

يضاف إلى ذلك، فإن هناك تباعد متمامي في تمييز رهانات الأمن في أوروبا، ومنذ نهاية الحرب الباردة، فإن فرص الانزلاق عن الأجماع ما بين ضفتي الأطلسي لم يتم تقويتها، وأن هذا النقاوت سيزداد ما بين سلطة الولايات المتحدة الأمريكية حول المنظمة وحقيقة الالتزام

^١ حلف الناتو والمفهوم الاستراتيجي الجديد، هل يستمر حلف الناتو في الوجود حتى عام ٢٠٠٩، برونو تيرتيريريه، ترجمة ناظم الجاسور، دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص-٣.

١٢٩ - ١٢٦

ال العسكري الأمريكي في أوروبا، حيث سحبت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة قواتها المتمركزة في القارة الأوروبية ومساهمتها الأجمالية أكثر من (٢٠٪) من القوات البرية والجوية للناتو، مع ذلك فإن التفوق الأمريكي في هيكل قيادة الناتو يعد تفوقاً كاملاً، مع الأخذ بالأعتبار من أن النظرية التفصيلية لأ炳شاق هوية أوروبية للأمن والدفاع تبدو واضحة، إلا أن الولايات المتحدة لا تقبل على أن تتقسم الزعامة^٣. فإن هذا يبرهن على السلوك الأمريكي بالقرد، ويوضح الرغبة الأمريكية في الاحتفاظ باليد العليا على أدلة الدفاع الأوروبية، وتحاول الولايات المتحدة تحقيق أستراتيجيتها بأي طريقة كانت.

وفي حقيقة الأمر، حيث لم يمض على الأعلان الرسمي بأختفاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في الحادي والثلاثين من كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، من الخارطة السياسية والجغرافية والعسكرية العالمية سوى عدة أشهر، حتى كانت وزارة الدفاع الأمريكية قد أعدت تقريراً خاصاً يحدد ملامح وأسس فرض الدور الأمريكي المنفرد على العالم، من خمس مهام أساسية يجب أن تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان زعامتها، وتحقيق الخيارات السياسية لأستراتيجيتها الدولية، والنقطة المركزية في التقرير هي: إعاقة تشكيل تحالف أمن عسكري أوروبي مستقل، لأن حلفاً كهذا سيؤدي إلى تقويض الناتو الذي يعد بمثابة أدلة لأستمرار الهيمنة الأمريكية على أوروبا^٤.

في الواقع فإن عملية توسيع حلف الناتو لم تكن مطروحة في فترة الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأب"، ولم تبدأ إدارة "بيل كلنتون" في مناقشة الموضوع الأ في خريف عام ١٩٩٣، وبدأت المناقشات في ظل أنقسام واضح بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، وهناك من يرى أن الإدارة الأمريكية بدأت تؤيد الفكرة في أعقاب تأييد الحزب الجمهوري الذي كان يرمي في جزء منه إلى كسب اصوات الأمريكيين من ذوي الأصول الأوروبية الشرقية^٥.

وبهذا، فإن استراتيجية توسيع حلف الناتو يجب أن تسير وفق سياقات وتصورات أمريكية بحتة، تؤكد من خلالها واشنطن قيادتها على العالم، وما زالت

^٣ وكالة الصحافة الفرنسية: من الذي يدفع مالديه للناتو، باريس ، تموز/ يوليو ١٩٩٧. الرابط الإلكتروني:
<http://alkhayama.com/politics/gaddafinitateuplan/10062008.htm>
محمد السعيد ادري ،النظام الأ لمي العربي، سلسلة أطروحات دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية،
بيروت، ٢٠٠٠، ص-ص ٣٧٠ - ٣٧١ .
عماد جاد، أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية: دراسة تطبيقية لحلف شمال الأطلسي، رسالة دكتوراه
غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٤٥ .

قواتها و صواريختها النووية التي تحتاجها أوروبا لحماية منها واستقرارها موجودة ازاء مصادر التهديد الجديدة التي اعدت لها مراكز البحث والمؤسسات العسكرية الأمريكية سيناريوهات وأقواس أزمات تتسم مع ما يعزز الأفراد الأمريكي بسلطة القرار الدولي، وتهميشه اي دور للقوى الأقليمية والدولية الصاعدة، وكذلك الأمم المتحدة التي لم يعد لها دور في هذه الأزمات، الا ان تكون مجردة على أستصدار القرارات التي تعرف بالوقائع الجديدة المنسجمة مع الرغبة الأمريكية، او أن تتحقق ما تم تحطيمه في إطار الخيارات السياسية الاستراتيجية الأمريكية^٦.

أن الأدارة الأمريكية قد عبرت عن موقفها من عملية توسيع حلف شمال الأطلسي الذي بدورها أعتبرته هندسة أوروبية، في الوقت نفسه فأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تخفي معارضتها لأنشاء أي قوة أوروبية تكون مستقلة عن مظلتها العسكرية ، فهناك العديد من الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين ومن بينهم "رونالد سوس" ، الذين أكدوا على ضرورة أن يرتبط الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي.

الأمر الذي ينطلق منه الحلف من أن التحديات الاستراتيجية الجديدة تقوم على أمتداد قوسي الأزمات، إذ أن القوس الأول هو القوس الشرقي المحدد في منطقة عدم الاستقرار الدائر بين تركيا والوقاز مع آسيا الوسطى، أما القوس الثاني فهو القوس الجنوبي الذي يمتد من شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط مروراً بالشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا^٧.

١- الخلافات حول توسيع حلف الناتو.

في الواقع وب مجرد أن طرح قادة حلف الناتو فكرة توسيعه، حتى أندلع جدل شديد بين المسؤولين والخبراء من دول الحلف حول هذه القضية، فنجد أن البعض دافع بشدة عن هذه المسألة بحجة انه يأتي في سياق تأقلم الحلف مع البيئة الأمنية الجديدة، خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة، وتمثل خطوة مهمة بعد أن تغيرت عقيدته العسكرية، وتم تعديل هيكل القوة فيه. أما البعض الآخر فلا يرى اي مبرر من عملية توسيع الحلف أو حتى وجوده، ومن هنا يبرز أمامنا أحددهما مع توسيع الحلف،

^٦ ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على سلماً الأمة العربية حققة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧، ٢٠٠٧، ص- ١٨ - ٨٢.
^٧ عماد جاد، أثر النظام الدولي على الأحالف الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

وآخر يحمل آراء مغايرة للفريق الأول من خلال عدم سلامة فكرة " الفراغ الأمني " التي تستخدم كمبرر لتوسيع الحلف.

٢- مبررات أنصار التوسيع.

أن من أبرز الحجج التي يطرحها أنصار توسيع حلف الناتو هي، أن عملية التوسيع بدأت بمطالبة قادة الديمقراطيات الجديدة في شرق ووسط أوروبا بضرورة الانخراط في المنظومة الأمنية الغربية، وأن هذه الدول ترغب في تأمين تطورها الديمقراطي، إن ضم هذه الدول إلى حلف شمال الأطلسي سيؤدي وبالتالي إلى ترسيخ الأمن والاستقرار في شرق ووسط أوروبا، ويقضي على الفراغ الأمني في تلك المنطقة التي ظلت غير مستقرة ومصدراً لعدم الاستقرار عبر قرون عديدة. ومن حجتهم أن ضم هذه الدول سوف يؤدي إلى دعم عملية التحول الداخلي في أتجاه اقتصاد السوق والليبرالية السياسية، ويجعل من دمج شرق ووسط أوروبا في الحلف يساعد على أيجاد بيئة إقليمية مستقرة يمكن من خلالها ترسيخ التحولات الداخلية، ووجدوا أن عملية التوسيع تجاه الشرق يمكن أن ينظر إليها على أنها تجديد لمهام الحلف هذا أضفه إلى أنهم اعتبروا أن توسيع الحلف وهو قضية محورية، يجب أن يجري بأسرع ما يمكن لاستغلال الوضع الراهن في روسيا وهو مزيج ما بين ضعف نسبي وأنشغال بالقضايا الداخلية، وإن تفويت الفرصة قد يعقد الموقف فأكتساب روسيا الاتحادية مزيد من القوة والثقة بالذات، ومجيء قيادة أقل تعاؤناً مع الغرب سوف يعقد النزف ويصعب من عملية التوسيع.^٨

٣- مبررات رافضي التوسيع.

تنوعت آراء المعارضين على قضية توسيع حلف الناتو، وتراوحت ما بين رفض مبدئي لفكرة التوسيع على أساس أنها قضية لها أثارها الجانبية الخطيرة، وبين رفض للفكرة في الوقت الراهن على الأقل والتريث إلى أن تتم دراسة شاملة وتقدير لكافة الأبعاد المتربطة على فكرة التوسيع، لاسيما ان هذه الفكرة بدأت بطلب من دول شرق ووسط أوروبا ولم تكنمبادرة من الحلف، وحيث يرى هذا الفريق غياب أي مبرر لتوسيع الحلف لاسيما وأنه لا يوجد تهديد حقيقي يواجه دول شرق ووسط أوروبا، ووجدوا أيضاً عدم سلامة فكرة الفراغ الأمني، وقد أكدوا على أن هذا الفراغ هل هو

^٨ المصدر نفسه، ص - ص ١٦١-١٦٢.

إلى حدود بولندا أم حدود سلوفاكيا، ولماذا لا تكون مقدونيا أو بيلاروسيا؟، وجاء التأكيد من أن فكرة الفراغ الأمني مع غموضها فإن الجري وراءها سيكون بمثابة لهاث مستمر . ووجدوا أن عملية توسيع الحلف تعني إعادة رسم خارطة جديدة لأوروبا، ولذلك فإن هذا التوسيع سوف يحرم أعضاء الحلف من التماسک والانسجام ويجعل من الصعب الوصول إلى الأجماع عند اتخاذ القرارات، كما أن التوسيع رغمًا عن بعض أعضاء الحلف يعرض هذا الانسجام والتماسک الداخلي للخطر^٩ .

المحور الثاني:

- المواقف الدولية من عملية توسيع حلف شمال الأطلسي.

في الواقع، فإنه إذا كانت سنوات الحرب الباردة قد أخفت الكثير من الخلافات الأوروبية - الأمريكية فيما يتعلق بوجود الحلف، فإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى تفجر هذه الخلافات وظهورها على سطح الأحداث والنقاشات الممتدة حول مستقبل الحلف ونطاق عملياته العسكرية وتوسعه نحو الشرق الأوروبي، ومناطق النفوذ التقليدية الروسية، إضافة إلى المهام الجديدة في إطار المفهوم الاستراتيجي للحلف بعد قمة واشنطن عام ١٩٩٩، وما أستجد من أحداث ودور الحلف في الأزمات الناشبة، فنجد أن الدور الذي يجب أن يقوم به الحلف قد أدى إلى وضع حواجز بين ضفتى الأطلسي، فالأمريكيون يعملون من أجل أن تكون هناك حرية كبيرة في عمل الحلف في المناطق التي تشكل المصالح الأمريكية الحيوية، أما الأوروبيون فيحاولون أن يجدوا دوراً مهماً وكبيراً للأمم المتحدة، ومن هنا سوف نستعرض مواقف كل من فرنسا وألمانيا وروسيا من عملية توسيع حلف الناتو^{١٠} .

١- الموقف الفرنسي.

ولقد أتضح منذ وصول الجنرال "شارل ديغول" إلى قصر الإليزه أن الخلافات الفرنسية - الأمريكية قد ظهرت على السطح بعد الحرب العالمية الثانية، ففي الوقت الذي ساعدت الولايات المتحدة بريطانيا في تفجير قنبلتها النووية عام ١٩٥٣ فإنها عارضت كل مساعي فرنسا وكذلك فقد أنتقدت أمريكا موقفها من حرب السويس عام ١٩٥٦ .

^٩ ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية، مصدر سابق ذكره، ص ٨٦.
^{١٠} المصدر نفسه، ص ٨٧.

وقد ذهبت فرنسا في عهد "شارل ديغول" إلى أبعد من ذلك، حينما سعت إلى بناء قوة نووية أوروبية، وقد نجحت في عام ١٩٦٠ في تجربتها النووية الأولى، كما ودعت فرنسا إلى إنشاء لجنة خاصة داخل الحلف مكونة من بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لأنخاذ القرارات المتعلقة بالدفاع الأمر الذي فسرته واشنطن بأن فرنسا تلتزم على خطوات تشيد الأستراتيجية النووية الأمريكية، وبالتالي فهو تهميش للزعامة الأمريكية، هذا ناهيك عن مشاكل تقاسم الأعباء الدفاعية والتسليحية لقوات الحلف التي أصبحت ومنذ مطلع عقد السبعينات من القرن العشرين من المسائل الخلافية المتكررة الأنداز في أي قمة أطلسية، بين الحلفاء الأوروبيين من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، إذ طالبت فرنسا والمانيا بتخفيضها نتيجة لسياسة الوفاق، أضافة إلى معارضتها القيادة المركزية الأمريكية المطلقة لقوات التدخل السريع التي شكلت في مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين^{١١}. ويبعد أن المعضلات التي لم يتم التوصل إليها من خلال الحرب الباردة، انتقلت ملفات هذه المشاكل إلى ما بعد الحرب إذ أصبحت القيود المكبلة لحركة السياسة الأمريكية في العديد من المناطق والعديد من الأرمات، فقد عارض عدد من الدول الأوروبية زيادة نفقاتها العسكرية، وكذلك أمتنع من إعطاء موافقها على مهام جديدة للحلف خارج نطاق عملياته التقليدية^{١٢}.

أن من يقرأ المواقف الفرنسية تجاه حلف الناتو، يجد منذ تأسيس هذا الحلف وحتى الوقت الحاضر مواقف معارضة أو قد تكون متحفظة على الخطوات التي يتتخذها الحلف، فمنذ أن دخلت فرنسا وهي ترى أن هناك هيمنة أمريكية أكيدة على القارة الأوروبية، لذلك فهي تهدف إلى أوربة الناتو، ووضع دعائم الأمن الأوروبي في نظام تسوده القطبية الثانية^{١٣}. وفي الحقيقة، أن من مؤشرات الاهتمام الأوروبي بالآلية الجديدة للحلف هو عودة فرنسا إلى الهياكل العسكرية للحلف، واتجاهها نحو تحويل اتحاد غرب أوروبا الغربية نحو الأداة العسكرية الأمنية للاتحاد الأوروبي، وعلى أحداث أنسجام وتنسيق متكاملين بين اتحاد أوروبا الغربية وحلف الناتو باتجاه تقسيم العمل والمسؤوليات والصلاحيات بين الطرفين. وتقود فرنسا هذا التيار الذي

^{١١} حسين أغاخانوف، التحالف الغربي والخلافات الأطلسية في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات أستراتيجية، ٢، مركز دراسات العالم الثالث، لندن، ١٩٨٢، ص ٩٤ - ٩٥.

^{١٢} توسيع حلف الناتو شرطًا، الأستراتيجية الأوروبية، دراسات دولية، العدد ١١، كانون الثاني / يناير ٢٠٠١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٦٩.

^{١٣} ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

يمكن وصفه بتيار "إدارة الدفاع الأوروبي" في إطار حلف شمال الأطلسي ومعها الدول الأوروبية المتوسطية^{١٤}.

وهنا، يشير السيناتور في مجلس الشيوخ الفرنسي " دانيال بيدار " بأن الأحتفاظ بحلف الناتو بعد تفكك حلف وارسو وزوال الأتحاد السوفيتي لم يكن إلا أنسجام مع الرغبة الأمريكية التي أستندت على أطروحة مفادها: أن الذي يبدو صالحًا للولايات المتحدة الأمريكية هو صالح لكل العالم، ولكن هذه النظرة مختلفة جدًا لدى الأوروبيين الذين بدأوا يتساءلون عن مدى الجدوى منبقاء وأستمرار الحلف كمظلة للأمن الأوروبي الجماعي. وترى فرنسا أن من الضروري أن تؤخذ الأشغالات الأمنية الروسية بعين الاعتبار التي لها تاريخها وجغرافيتها وأرثها وثقافتها الأوروبية المشتركة الأمر الذي يتطلب قدر الأمكان عدم نشر القوات الاستراتيجية والأسلحة النووية في الدول المحاذية لروسيا، حيث ترى باريس أن المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو والذي تم إقراراه في قمة واشنطن في الأحتفالية الخمسين عام ١٩٩٩ ، من حيث المفاهيم الجديدة التي خصصت للناتو، فإن ذلك من شأنه أن يقوم بأضعاف المنظمة الدولية الأمم المتحدة^{١٥}. لأن المهام الجديدة للناتو سوف تجعل منه جهاز تدخل خارج منطقه التقليدية المحددة له ودون أي تفويض صريح من مجلس الأمن، وبالتالي سوف تكون الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف مجبرة على ان تشارك في عمليات قد تم إقرارها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وأهداف بعيدة عن المصالح الأوروبية.

وهنا يؤكد " خافير سولانا " فيما يتعلق بتوسيع حلف شمال الأطلسي، أن المظهر المهم في الاستراتيجية العامة للحلف يتمثل في انتفاء الأعضاء الجدد، الأمر الذي يتربّ عليه إمتداد منطقة الأمن والاستقرار الاستثنائية التي تخصصت بها نصف أوروبا منذ خمسين عاماً.

٢ - الموقف الألماني.

أن من بين الأهداف الاستراتيجية الكبرى لتكوين حلف الناتو هو مواجهة الخطر السوفيتي الشيوعي المتمامي في أوروبا الشرقية والدول الأخرى، فإن احتواء ألمانيا وحماية دول أوروبا الغربية التي عانت من وطأة الاحتلالات العسكرية ومن

^{١٤} ناصيف حتى، حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٢.

^{١٥} ناظم عبد الواحد الجاسور، توسيع حلف النواشر وأستراتيجية الأمريكية، دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص ٤٩.

عدوانية الروح القومية الألمانية، فقد شكل من اهداف الحلف، إذ أن المانيا لم تتضم إلى الحلف إلا في عام ١٩٥٥ بموجب اتفاقية باريس عام ١٩٥٤^{١٦}، ولذلك كان من شروط توحيد المانيا هو بقاءها ضمن حلف شمال الأطلسي، وهذا ما أتضح جلياً في السنوات اللاحقة على التأسيس، وتجسد من خلال تحقيق الوحدة الألمانية.

لقد توصلت كل من برلين وباريس إلى صيغة من الأمان الجماعي المشترك مع روسيا الأتحادية، إضافة إلى مشاركة قوات الدول الأوروبيية مع الاحتفاظ بمكانة الناتو، إلا إن هذه الفكرة واجهت معارضة كل من هولندا وبريطانيا اللتين أعتبرتا أن من شأن تلك الصيغة ان تحد من فاعلية حلف الناتو، مما يدعو إلى سحب الولايات المتحدة الأمريكية قواتها العسكرية من القارة الأوروبية، وهذا ما لا ترضاه بريطانيا ليس خوفاً من بروز قوة في شرق ووسط أوروبا، وأنما خوفاً من تحول المانيا من حالة الضعف إلى قوة عظمى. وهنا فإن زيارات المستشار الألماني " هلموت كول " ومهندس التوحيد، إلى بولندا شكلت فرصة لطمأنة الأعضاء الأوروبيين عندما صرخ قائلاً " نحن نقول نعم لعضويتنا في المجموعة الأوروبية، وفي حلف شمال الأطلسي، نحن جزء من المجتمع الدولي ".^{١٧}

وفي مقالة كتبها " هلموت كول " في مجلة " نوفيل أويزرفاتور " الفرنسية، أكد أن أوروبا بحاجة إلى سياسة خارجية ودفاعية مشتركة جديرة بهذه التسمية داعياً أوروبا إلى أن تتكلم بصوت واحد وتجمع قادتها بشكل فاعل، إذا أرادت أن تعبر عن وزنها بشكل أفضل في المستقبل، ورأى أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاتحاد الأوروبي القادر على أن يدافع عن مصالحه الخارجية بشكل علني ومقنع، وأن يحافظ على أنسجامه الداخلي الضروري^{١٨}. هذه العملية التي ذكرها " هلموت كول " تتبيّق من تعدد الخيارات الاستراتيجية بعد الوحدة، خصوصاً كيفية الحفاظ على الوحدة وعملية تعزيز الدور الألماني الخارجي، لكن دون القفز فوق الثوابت الأوروبية والأطلسية، والتي عبر عنها صراحة " غرハارد شرويدر " الذي أكد أن الحكومة الألمانية تعتبر حلف شمال الأطلسي والوجود الأمريكي في أوروبا شرطين لاغنى عنهما للمحافظة على الاستقرار والأمن في أوروبا"، في الوقت نفسه شددت الحكومة الألمانية على تقوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة^{١٩}.

^{١٦} حلف الناتو د من ؟ نشرة تقديرات استراتيجية، العدد ٨، ١٩٩٥، مركز الأهرام، القاهرة، ص ٣٧.
لـ زيرة الأفندى، طموحات و بـيا الوحدة الألمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٠، ١٩٩٠، مركز الأهرام، القاهرة، ص ٢٥٨.

^{١٧} ناصيف حتى، مصدر سبق ذكره، ص ١١.
^{١٩} الحكومة الألمانية الجديدة، مجلة دوتشلاند، العدد ٦، ١٩٩٩، برلين، ص ٩.

على الرغم من أن المانيا كانت لها مساعي مكثفة نحو توسيع الاتحاد الأوروبي، فقد بذلك جهود محمومة لتوسيع حلف شمال الأطلسي حتى يضم تحت جناحه العسكري جمهوريات أوروبا الشرقية، والتي كانت منظوية تحت إطار حلف وارسو قبل تفككه^{٢٠}. فإن فنذ خمسينيات القرن العشرين اضاف حلف الناتو إلى مهامه العسكرية دوراً سياسياً وأيضاً جوهرياً، حيث ركز على الجمهورية الألمانية الاتحادية الجديدة والسيطرة عليها، وفي فترة السبعينيات فقد خرجت فرنسا من الهيكل العسكري لحلف الناتو، مما أدى إلى رفع مكانة المانيا في الهيكل العسكري، وأن كانت محددة باتفاقية بوتسدام الدستورية. ومن هنا يتضح مدى التأثير الالماني ليس فقط في عملية توسيع الاتحاد الأوروبي، وإنما في الدور الذي ستلعبه برلين في توسيع حلف شمال الأطلسي، أيضاً ما تقوم به المانيا من عملية انفاق عسكري على تحديث قواتها المسلحة وتجهيزاتها العسكرية، وهو الأمر الذي لن ينعكس فقط على قوة ومتانة الاقتصاد الألماني، وإنما على وضع خطط إعادة بناء القوة العسكرية، أيضاً حيث يشهد القرن الحادي والعشرين مرحلة حاسمة، إذ من المتوقع أن يكون الجيش الألماني الجيش الأوروبي الجديد الذي يملك مجالاً جوياً ومنفذًا بحرياً واسعاً^{٢١}.

أن برلين أنتهت سياسة ذات ابعاد متعددة، فهي من جانب تغاضت عن الأسراع في إنشاء الفيلق الألماني – الفرنسي مقابل عدم معارضة المطالبة الفرنسية بقيادة جنوب المتوسط لحلف الناتو، وعملت على توثيق العلاقات الفرنسية – الأمريكية في إطار الحلف لكي لا تؤدي الخلافات بين الطرفين (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) حول الهوية الدفاعية للأمن الأوروبي إلى عرقلة التوسيع شرقاً، وبالتالي نرى أن السياسة الألمانية لم تغفل الموقف الروسي المعارض لقضية التوسيع، حيث قامت المانيا بدمج روسيا في نادي باريس للدول الصناعية، وتعهدت لها بضمان أنها القومى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية^{٢٢}.

^{٢٠} عبيدة عبد الله الدندراوي، الصين وروسيا وحلف شمال الأطلسي، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، ١٩٩٨، مركز الأهرام، القاهرة، ص ١١٤.

^{٢١} ناظم عبد الواحد الجاسور، المانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين صعود القمة والمحددات الـ آلمانية والدولية، دراسات استراتيجية، العدد ٧٩، ٢٠٠٣، مركز البحث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص ٧٥.

^{٢٢} نزار اسماعيل الحيالي، دور حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، آذار / مار ١٩٩٤، ص ٩٤.

في الواقع، أن الأوروبيين وبالأجماع أكدوا على أن حلف شمال الأطلسي تحول إلى أداة في يدي الولايات المتحدة الأمريكية الواقعة على الضفة الأخرى الأطلسية، وقد كان واضحاً التصريح الذي ادلت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " مادلين أولبريت" عندما أكدت " أن حلف الناتو هو مؤسستنا التي نلجم إليها للحفاظ على السلام وللدفاع عن المصالح الأوروبية "، وعندما بدأت حرب كوسوفو كشفت عن أن الأوروبيين ما زالوا غير قادرين على حل مشكلاتهم بأنفسهم، وحتى في الأزمات التي تهدد أنفسهم وهو يتهم الأوروبية^{٢٣}.

فإذا كان القادة الألمان بأسطاعتكم استغلال الفرص المناسبة وتوظيفها لصالح إعادة بناء وتوحيد وتعزيز دولتهم في التحالف الغربي، مثلاً حصل في عقد الخمسينيات من القرن العشرين وما بعدها من انسحاب فرنسا من الحلف في الستينيات وبعدها سياسة الوفاق في السبعينيات والأفراج بين الشرق والغرب، فإن فكرة توسيع حلف الناتو وأن كانت قد ضمت في بداية الأمر دولاً متشككة في النوايا والأهداف السياسية الألمانية، ألا أن هذه العملية تصب في صالح السياسة الألمانية في الشرق الأوروبي قبل انضمام هذه الدولة إلى حلف الناتو عام ١٩٥٥^{٤١}. من ناحية أخرى فإن " هارولد ميلر " المحلل الاستراتيجي الألماني قد طرح وجهة نظر تخص قضية توسيع حلف الناتو نحو الشرق، حيث أكد أن الدروس السابقة قد أعطت نتائجها، وظهر أنه لا يمكن الاحتفاظ بسلام دائم في أوروبا إلا إذا أرتبط أمن المانيا بأمن جيرانها، لذلك فإن أي عملية توسيع أو انفتاح من قبل حلف الناتو تجاه دول شرق ووسط أوروبا، فهي تهدف إلى الاستقرار المكتسب^{٤٢}.

من الطبيعي أن توسيع حلف الناتو شرقاً وبشكل متوازن مع توسيع الاتحاد الأوروبي فرض على قادة برلين أعباء عديدة، فهي مفوض عالم عن الحلف بدلاً من الأمريكيين الذين ربما لا يستساغ وجودهم العسكري في جمهوريات شرق أوروبا لأسباب

^{٤٣} الأوروبيون يتحفظون على الدور الأمريكي، ويطالبون بالأعتماد على أنفسهم، صحيفة عمان، ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ص ٦.

^{٤٤} أفن توفل، تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الحادي والعشرين، ترجمة فتحي بن نشوان ونبيل عثمان، الطبعة الثانية، طرابيل - المغرب، مكتبة طرابيل للتنمية العالمية، ١٩٩٦، ص ٥٦٣.

^{٤٥} ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية، مصدر سابق ذكره، ص ٩٣.

خاصة بالسياسات الوطنية وموافق أحزابها، إضافة إلى ذلك المعارضة الكبيرة من قبل روسيا الاتحادية على عملية التوسيع شرقاً.^{٢٦}

٣- الموقف الروسي.

خلال العامين الأولين من حكم الرئيس الروسي الأسبق "بوريس يلتسن" وبالتحديد عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣، عندما لم تكن قضية توسيع الحلف مثاره لم ينظر إلى الحلف على أنه يمثل مشكلة كبيرة للأمن القومي الروسي، وبالتالي فقد راهنت القيادة الروسية على حدوث تغيير داخلي في الحلف بعد انتهاء المواجهة بين الجانبين، من ثم أتحققت روسيا بمجلس تعاون شمالي الأطلسي وبدأت في تطوير الروابط مع الحلف، حيث جاءت زيارة "بوريس يلتسن" إلى بولندا وتشيكيا في ((٢٥ - ٢٦ آب / أغسطس ١٩٩٣)) لتمثل قمة التطلع الروسي للتعاون مع الغرب، حيث أعلن "بوريس يلتسن" عدم معارضته لدخول هاتين الدولتين لحلف الناتو، وترافق مع ذلك أتجاه قادة حلف الناتو إلى بحث مستقبل الحلف والتفكير في فتح عضويته أمام بلدان شرق ووسط أوروبا مع إبقاء روسيا خارج الحلف، إلا إن سرعان ما تغير الموقف الروسي فقد أجمعـت القوى الثلاثة التي تدير الدولة الروسية المؤسسات السياسية والعسكرية والبيروقراطية. على أن توسيع الحلف يمثل عملاً عدائياً ضد روسيا، وبالتالي فقد خلص مستشارـو "يلتسن" إلى التأكيد على أن توسيع الحلف يعني عزل روسيا وإغلاق الباب أمام اندماجها في أوروبا، وتأكيد الهيمنة الأمريكية على العالم بعد الحرب الباردة.^{٢٧}

لذلك فإن وجهة النظر الروسية الخاصة في توسيع حلف الناتو، تعتبرأن الحلف ما هو ألا أداة تستخدـها الولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا الاتحادية، وأن التغيرات التي طرأت على قواعد اللعبة في فترة الحرب الباردة، وأنقلـالها إلى مرحلة جديدة لم يغيرـ من هذه النـظرـةـ التيـ تـعـتـرـفـ بـتوـسيـعـ لـلنـاتـوـ ماـ هوـ إـلاـ تـهـيـدـ لـلـأـمـنـ القـومـيـ الروـسـيـ،ـ إـلاـ فـيـ حـالـةـ بـنـاءـ جـسـورـ بـيـنـ الـطـرـفـيـنـ تـكـوـنـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ الثـقـةـ الـمـبـادـلـةـ القـائـمـةـ عـلـىـ عـلـاقـاتـ طـيـبـةـ،ـ إـذـ نـرـىـ مـنـ جـانـبـ أـخـرـ أـنـ الرـئـيـسـ "بورـيسـ يـلـتسـنـ"ـ قدـ

العلاـماتـ الدـولـيـةـ،ـ موـافـ فـكـرـيـةـ متـعـدـلـاعـمـ وـاحـدـ،ـ المـنـتـدىـ،ـ العـدـدـ ١٥٤ـ،ـ تمـوزـ/ـ يولـيوـ ١٩٩٨ـ،ـ عـمـانـ،ـ صـ ٢٢ـ.

^{٢٧} عمـادـ جـادـ،ـ أـثـرـ النـظـامـ الدـولـيـ عـلـىـ الـأـحـلـافـ الدـولـيـةـ،ـ مـصـدرـ سـيـقـ ذـكـرـهـ،ـ صـ ١٦٩ـ -ـ ١٧٠ـ.

أكَدَ على أن أي توسيع مفاجئ للناتو على حساب الحدود الروسية يمكن أن يخلق أقطاباً جديدة للمنافسة في أوروبا^{٢٨}.

وفي المقابل نرى وجهة نظر الدبلوماسية الأمريكية التي طرحتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " مادلين أولبرايت " عندما صرحت بأن " توسيع الناتو سوف يمضي قدماً رغم اعتراضات روسيا "، فقد أنتلقت " مادلين أولبرايت " من أن عملية التوسيع ستكون لها فوائد جمة لعملية البناء الأوروبي، وستساعد في عمليات التحول الديمقراطي وإحتواء الأزمات المتوقعة حدوثها، وأن عملية التوسيع ستساهم في إرساء بناء كامل للأمن الأوروبي، وتعد خطوة لأيجاد تعاون مؤسساتي مع الأمم المتحدة في حفظ السلام العالمي^{٢٩}.

مع ذلك نجد أن من الطبيعي جداً أن تواجه عملية توسيع حلف الناتو سلبياً من قبل روسيا الاتحادية، وذلك لما تمثله من خطر على مستقبل الأمن القومي الروسي، وخصوصاً أن توسيع الحلف أستهدف إحتواء منطقة كانت سابقاً في فترة الحرب الباردة تحديداً تحت النفوذ السوفيتي، والتي كانت بعيدة عن المناطق التقليدية للهيمنة الأمريكية^{٣٠}. لذلك فقد أكد " زيفينيو برجنسكي " في دراسة نشرها في مجلة " فورين أفيرز " حيث قال: " أنه يتطلب على الولايات المتحدة الأمريكية صياغة نسخة سياسية مناسبة لاستيعاب روسيا في منظومة أوروبية تعاونية أوسع، وأن هذه العلاقات الجديدة بين روسيا وكل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي عبر مجلس الناتو - روسيا المشترك، يمكن أن يشجع روسيا على اتخاذ خطوات مناسبة في بناء البيت الأوروبي، كما أن دخال روسيا في عضوية الدول الصناعية الكبرى ورفع آلية صنع القرار السياسي في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث ينبغي تشكيل لجنة أمن خاصة مؤلفة من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الرئيسية، قد شجع الروس المحافظين على الانضمام للتعاون العسكري والسياسي^{٣١} .

^{٢٨} الفن توفر، تحول السلطة، مصدر سبق ذكره، ٥٦٥.

^{٢٩} عماد جاد، الجدل حول توسيع حلف الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٩، ١٩٩٩، مركز الأهرام، القاهرة، ص ٧٩.

^{٣٠} النظام العالمي، القيم والقوه في السياسة الدولي، عر كتاب السياسة الدولية، العدد ١١٨، ١٩٩٨، مركز الأهرام، القاهرة، ص ٢٥١.

^{٣١} زيفينيو برجنسكي، جيو استراتيجية أوراسيا، ترجمة عبد الوهاب القصاب، نشرة أفاق استراتيجية، العدد ١، دراسات مترجمة، ١٩٩٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٢١.

وبعد ذلك انضمت روسيا إلى برنامج الشراكة من أجل السلام في (٢٢ حزيران / يونيو ١٩٩٤)، ورغم ذلك أستمر "بوريس يلتسن" براهن على التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية للوصول إلى حلول وسط وتبليغ المواقف المختلفة تجاه فكرة الشراكة من أجل السلام، حيث برزت أربع رؤى^{٣٢}.

١. الرؤية الأولى ومثلها وزير الخارجية الروسي الأسبق "أندريه كوزيريف"

وكتاب المسؤولين في وزارة الخارجية ورأى أن دخول الشراكة من أجل السلام يمثل نجاحاً لسياسة الخارجية الروسية، لأن رفض البرنامج يعنيبقاء روسيا خارجه ومن ثم تتعدم قدرتها على التأثير في تطور البرنامج أي إن هذه رؤية واصلت الرهان على التعاون مع الحلف.

٢. الرؤية الثانية ومثلها الجناح المحافظ في البرلمان ومجلس الأمن القومي ورأى في الشراكة نموذج للإذعان والخضوع الروسي للحلف وتمثل تهميشاً لروسيا وروابطها مع دول الكومونولوث "رابطة الدول المستقلة" ، ودعا أنصار هذه الرؤية إلى رفض الشراكة من أجل السلام، وإقامة علاقات قوية مع الصين حفاظاً على حرية الحركة الروسية.

٣. الرؤية الثالثة وعبر عنها بعض أعضاء مجلس الدوما ورأى أنصار هذه الرؤية أن قبول برنامج الشراكة يعني أن روسيا ستكون أحد الشركاء دون وضع خاص، ومن ثم طالب أصحاب هذه الرؤية بمنح روسيا وضعًا خاصاً يختلف عن وضع الشركاء الآخرين تماشياً مع وزن ونفوذ روسيا.

٤. الرؤية الرابعة وعبر عنها بعض قادة الأحزاب الليبرالية الجديدة ورأى أنصار هذه الرؤية أن الشراكة فكرة حيدة لبناء علاقات قوية مع الغرب فهي خطوة على طريق تعميق التعاون مع الحلف، ومن ثم منح روسيا مكانة خاصة داخل الحلف دون عضويته.

ورغم ذلك واصل الحلف عملية التوسيع مؤكداً أنها ستجري بصرف النظر عن الموقف الروسي، الأمر الذي دفع "بوريس يلتسن" على البحث عن اتفاق جديد مع الحلف يقر بوضع خاص لروسيا، ويضع قيوداً على عملية التوسيع بحيث لا تشمل أي دولة من دول الاتحاد السوفيتي السابق، لاسيما دول البلطيق الثلاث وأوكرانيا وتم

^{٣٢} عماد جاد، أثر النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص- ١٧٠ - ١٧١ .

التوصل إلى ما يسمى "بالوثيقة التأسيسية" في باريس ٢٧ / أيار - مايو ١٩٩٧ بين الحلف الروسي، وتضمنت الوثيقة خمس فصول وأستحدثت آلية للتعاون والتشاور هي المجلس المشترك الدائم لأجراء المشاورات حول القضية الأمنية، وقد نص الاتفاق على أن هذه المشاورات لا تتعلق بالقضايا الداخلية في روسيا أو الحلف أو اعضائه. من خلال متابعة وتحليل مواقف وتصريحات القيادة الروسية ممثلة في تطور موقف الرئيس "بوريس يلتسن" ومن هذا المنطلق يمكن أن تحدد الموقفة الروسية على توسيع حلف الناتو كالتالي^{٣٣}:

١- مطالب خاصة بتقوية توسيع، وذلك بأن يوضع جدول زمني يوضح

حدود توسيع عضوية الحلف.

٢- مطالب خاصة بمدى توسيع، حيث تطالب روسيا بعدم ضم أي من الدول التي كانت من ضمن الاتحاد السوفيتي، وفي مقدمتها أوكرانيا ودول البلطيق الثلاث^(*).

٣- مطالب خاصة بالأسلحة النووية، هنا طالبت روسيا بعدم نشر أو تخزين أسلحة نووية في شرق ووسط أوروبا. بما في ذلك أراضي المانيا الشرقية سابقاً، فهذه الأسلحة موجودة الآن في سبع دول أوروبية هي: "المانيا، بلجيكا، اليونان، هولندا، إيطاليا، تركيا والمملكة المتحدة" ومن ثم تتسائل موسكو عن الأسباب الحقيقة لإنشاء بنية تحتية للأسلحة النووية على أراضي الأعضاء الجدد.

٤- مطالب خاصة بالأسلحة التقليدية، حيث طالبت روسيا بعدم نشر قوات متقدمة على أراضي الدول التي سيجري ضمها من شرق ووسط أوروبا.

٥- توقيع معاهدة بين الحلف وروسيا تحتوي على تلك الضمانات وتحدد بوضوح العلاقة بين الحلف وروسيا.

وقد أكد "دmitriy Ryabikov" مستشار الرئيس يلتسن للشؤون الخارجية قائلاً "أن موسكو تعرضت للخداع أكثر من مرة أخرىاً كان عام ١٩٩٠، عندما وعد قادة

^{٣٣} المصدر نفسه، ص- ١٣٧ - ١٧٤.
^(*) دول البلطيق: "استونيا، لاتفيا ولتوانيا".

الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الرئيس " ميخائيل غورباتشوف" بعد توسيع الحلف
بعد توحيد شطري المانيا^{٣٤}.
الخاتمة.

في حقيقة الأمر، ومن خلال قراءة المواقف والتصريحات ورصد البيانات الصادرة عن الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، والجدل الدائر حول قضية التوسيع، وبينما واضحًا أن هذه الفكرة هي فكرة أمريكية ظهرت في وقت كان الانقسام يسود معظم الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف حول قضية التوسيع.

حيث رأت لندن إن أي تقارب ألماني - فرنسي في مسألة الأمن والدفاع يجري على حسابها وأستبعاداً للمظلة الأمنية والعسكرية، وبالتالي فمن الممكن أن يقوم بدوره بتهبيش حلف شمال الأطلسي الذي تعتبره بريطانيا الأطار العسكري الأمني الوحيد الذي يمكن أن يعود عليه في حالة الأزمات التي تهدد العالم الغربي الرأسمالي، وحتى خارج النطاق الجغرافي له، حيث يشير الكاتب الفرنسي " بيير بيارنيه" أن كل ما تسعى إليه السياسة البريطانية، وبخاصة في إطار الاتحاد الأوروبي، وألا يكون هناك دفاع اوروبي إذا كان لا يطابق متطلبات مبادئ توجهات وأستراتيجيات حلف شمال الأطلسي.

في حين نجد أن الدول الأوروبية الأخرى، وبالنظر لأسباب كانت تتعلق بوضعها العسكري السياسي، وأيضاً بسبب ما عانته هذه الدول من توازن القوى على مدى العقود الماضية، فقد وجدت من حلف شمال الأطلسي الجدار الذي تحمي فيه لذلك رمت في أحضانه، وهناك دول أصبحت أكثر تمكناً بخصوصية الحلف أكثر من عضويتهم في الاتحاد الأوروبي مثل هولندا، الدنمارك وأسبانيا، من جانب آخر يبدو أن بقية الدول الأوروبية الأخرى، مثل إيطاليا والبرتغال تقف في نفس الموقف مع الدول الأوروبية الأخرى من عملية توسيع الحلف وتلتزم بروابط قوية في العلاقة بين صفتى الأطلسي، وترى هذه الدول (الأوروبية) إن استمرار الحلف من الممكن أن يعزز من إمكانية تحقيق الأمن الأوروبي، ونجد بأنتماء التشيك وهنغاريا وبولونيا تحول الحلف إلى منظمة مفتوحة قابل للتوسيع أكثر وهذا ما يثير المخاوف الروسية.

لذلك نلاحظ أن اعتراض روسيا الاتحادية على عملية التوسيع شرقاً ما هو إلا شعور بالخطر الذي من الممكن أن يهدد أنها القومي، وبالتالي فقد بنيت جدران من عدم الثقة بين كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ينصب جزء كبير من الخلافات الأمريكية - الروسية على توسيع الحلف وضم كل من أوكرانيا ودول البلطيق وهذا

^{٣٤} فالنتين كونين، توسيع الحلف، موسكو تריד ترار أحداث عام ١٩٩٠، وكالة نوفوستي، ١١ / ٢ / ١٩٩٧.

ما ترفضه روسيا الاتحادية وتعتبر ذلك خطأً أحمر سوف يمس الأمن القومي الروسي، في الوقت الذي لا توجد فيه خطط للحلف لضم أي من هذه الدول، ألا أن حلف الناتو أو الولايات المتحدة الأمريكية ترفض أن تقر بهذا الأمر حتى لا يجدوا أن الحلف خضع لروسيا، وحتى يستطيع الحلف أن يوظف هذه المسألة مستقبلاً إذا دعت الحاجة لذلك.

وفي كل الأحوال فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد أكدت قدرتها على قيادة التطورات التي طرأت على حلف شمال الأطلسي وعلى النحو الذي تريده، حتى أنها أي (الولايات المتحدة الأمريكية) مستمرة بعملية التوسيع دون التوقف أمام احتجاجات روسيا الاتحادية على هذه العملية، كما أنها رفضت أن يكون هناك "فيتو" روسي على عملية توسيع حلف الناتو، وهذا الأمر يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أحتفظت لنفسها ولدول الحلف بأنأخذ قرار توسيع حلف شمال الأطلسي متى قررت ذلك.